

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٣٥٧

الخميس، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليرانيث بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد شريف
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فيترويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيد باوبلِس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد ماكلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2014/945)

1500816 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الإعراب عن المواساة بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في باريس

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2014/945)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمّد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/945، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أكون في قاعة المجلس اليوم لإحاطة المجلس للمرة الأولى بصفتي الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بشأن الحالة في المنطقة دون الإقليمية.

تبرهن التطورات في الآونة الأخيرة على هشاشة الوضع السياسي في العديد من دول غرب أفريقيا في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. بعض التوترات في هذه البلدان مرتبط بالقادة الذين يشغلون مناصبهم ويواجهون مقاومة في محاولاتهم للتمسك بالسلطة من خلال تعديلات دستورية.

في غامبيا، بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، اندلع القتال في مقرّ الرئاسة في بانجول حيث حصل تمرّد بقيادة المقدم الأمين صانع محاولة منه لخلع رئيس غامبيا يحيى جامع من السلطة التي بقي فيها ٢٠ سنة. دحر الهجوم على يد قوات موالية للرئيس الذي كان خارج البلد في ذلك الوقت.

كانت محاولة الانقلاب هي المحاولة الثالثة خلال السنوات الثماني الماضية. وفي الوقت نفسه، هناك تقارير عن عمليات اعتقال لأفراد أسرة مدبري الانقلاب المزعومين. وأعتزم زيارة بانجول يومي ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير، وأتطلع إلى الاجتماع مع الرئيس جامع لمناقشة الحالة في البلد. وسأعيد التأكيد على إدانتنا القوية لأية محاولة للاستيلاء على السلطة بسبل غير دستورية، وتشجيع السلطات الغامبية على العمل بدعم من الشركاء الدوليين لضمان إجراء تحقيق يتسم بالمصداقية في الأحداث التي وقعت من أجل كفالة احترام الإجراءات القضائية وحقوق الإنسان.

وفي بوركينا فاسو، أجبر تمرد شعبي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر الرئيس بليز كومباوريه على الاستقالة عقب محاولته تعديل الدستور من أجل تمديد فترة توليه السلطة، وإنهاء حكمه الذي دام ٢٧ عاما بشكل مفاجئ. وقامت البعثة المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بدعم من الشركاء الدوليين، بالمساعدة في التوصل إلى اتفاق أصحاب المصلحة الوطنيين على عملية انتقالية يقودها المدنيون والمبادئ التوجيهية المكرسة في ميثاق المرحلة الانتقالية، الذي وقع عليه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتم إنشاء فريق للمتابعة والدعم الدوليين لعملية الانتقال في بوركينا فاسو لمساعدة المؤسسات الانتقالية خلال هذه الفترة الحرجة، التي تشمل تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وسيعقد الفريق اجتماعه الافتتاحي في ١٣ كانون الثاني/يناير في واغادوغو، ونتطلع إلى التواجد هناك للمشاركة في ذلك الاجتماع.

وستجري خمسة بلدان أخرى في غرب أفريقيا عام ٢٠١٥ انتخاباتها الرئاسية: وهي بنن وكوت ديفوار وغينيا ونيجيريا وتوغو. في توغو حيثما يعتلي حزب الرئيس فور غناسينغبي سدة الحكم منذ عام ١٩٦٧، نظم تحالف جديد للمعارضة مظاهرات في لومي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، بل واستمرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ولا تزال المسألة الخلافية تتمثل في الافتقار إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات السياسية، وخاصة استحداث حد زمني لفترة الرئاسة وإصلاح نظام تصويت الجولة الواحدة. وينبغي أن تولي الحكومة تلك المسائل أولوية للتخفيف من حدة التوترات في البلد.

وفي بنن المجاورة، يجب الاهتداء إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ نظام قوائم الناخبين الإلكترونية، الذي يسبب تأخيرات في تنظيم الانتخابات المحلية ويمكن أن يؤثر على الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها عام ٢٠١٥ و٢٠١٦، على التوالي. وسيشارك مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا عن كثب مع السلطات في توغو وبنن في الأسابيع القادمة بغية حشد الجهود وتشجيعهما على تمهيد الطريق لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية.

وفي النيجر، استمرت الاحتكاكات بين الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة، في ظل هشاشة الحالة الأمنية، التي ترجع أساسا إلى العنف وعدم الاستقرار في البلدان المجاورة، ولا سيما في ليبيا ومالي، بل وفي نيجيريا. وفي كوت ديفوار، في حين استؤنف الحوار السياسي بين الحكومة وأحزاب المعارضة، لا تزال التوترات قائمة، مع المخاطر المحتملة لاندلاع أعمال العنف أثناء عملية الانتخابات و/أو بعدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وبعد حوالي شهر من الآن، ٤٣ يوما من الآن تحديدا – سيتوجه شعب نيجيريا إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وتجري الانتخابات العامة في ظل التمرد العنيف من جماعة بوكو حرام، وهي جماعة إرهابية في المنطقة الشمالية الشرقية، ونزاعات طائفية في المنطقة الشمالية الوسطى ومنطقة الشمال الغربي في البلد وتزايد حدة التوتر في بيئة ما قبل الانتخابات. إن إجراء الانتخابات في جميع أنحاء ولايات بورنو ويوبي وأداماوا يشكل تحديا هائلا. إن خطر اندلاع أعمال العنف في مرحلة ما قبل الانتخابات وبعدها يتطلب من المجتمع الدولي المزيد من الانخراط مع نيجيريا لمواجهة تحدياتها المستمرة وتقديم الدعم لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في جميع أنحاء البلد.

ولا تزال المنطقة عرضة لانعدام الأمن والتهديدات الإرهابية. في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، لم تشهد الحالة الأمنية أي تحسن بالرغم من الجهود الوطنية والإقليمية. وتعرض السكان المدنيون في الولايات الشمالية الشرقية الثلاث، أداماوا وبورنو ويوبي خلال الأشهر الستة الماضية للهجمات المكثفة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تدمير مستوطنات المدنيين والاختطاف والتفجيرات الانتحارية وعمليات الاغتيال وغيرها.

ووصل عدد القتلى جراء أعمال العنف الوحشية، التي يعزى معظمها لجماعة بوكو حرام الإرهابية إلى مستوى مذهل، وأخفقت تدابير مكافحة التمرد في توفير الحماية الكافية

للمدنيين. ومنذ اختطاف أكثر من ٢٠٠ تلميذة من مدينة شيبوك بولاية بورنو، ما برح المجتمع الدولي يدعم حكومة نيجيريا في الجهود الرامية إلى التصدي للمشكلة. وستعقد فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، كجزء من الجهود المبذولة مؤخرا، سلسلة حلقات عمل لمسؤولي إنفاذ القوانين بشأن حقوق الإنسان، وسيادة القانون ومنع الإرهاب خلال الأسبوع الثالث من كانون الثاني/يناير.

بصفتي الممثل الرفيع المستوى للأمين العام في نيجيريا، قمت بزيارة البلد في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر للتشاور مع كبار المسؤولين الحكوميين والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بغية بناء توافق في الآراء لمواجهة خطر جماعة بوكو حرام الإرهابية وتقييم احتمالات حدوث أعمال عنف فيما يتصل بالانتخابات. وفي حين أن التمرد الإرهابي لجماعة بوكو حرام يضرب بجذوره عميقاً في نيجيريا، فإنه ينتشر على نحو متزايد عبر الحدود إلى الكاميرون والنيجر وتشاد. لجأ أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من النيجيريين إلى شمال غرب الكاميرون و جنوب غرب النيجر، مما زاد الضغط على الاقتصادات المحلية في البلدين وزعزع استقرار حالة الأمن الداخلي. سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا العمل عن كثب مع بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد لمعالجة الجوانب الإقليمية للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام الإرهابية.

كما أن انعدام الأمن في شمال شرق نيجيريا عرقل بشكل خطير أنشطة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، ولا سيما تقييماتها الميدانية بالغة الأهمية. وبصفتي رئيس اللجنة المختلطة، سعيت لمعالجة التأخير وتكييف نطاق العمل مع الوضع الأمني المتغير. ويستمر ترسيم الحدود. ولإتمام ترسيم الحدود، لا يزال يتعين بناء ٧٦٧ عمودا، وهو ما يتطلب توفير تمويل.

ومن بين التحديات الأمنية الأخرى التي تؤثر على المنطقة، لا تزال القرصنة العنيفة في خليج غينيا تعوق الاقتصاد والتجارة في غرب أفريقيا. أحرزت بلدان المنطقة تقدماً بشأن تفعيل البنية التحتية للأمن البحري. ولا يزال يلزم بذل مزيد من الجهود، بما في ذلك تسوية المنازعات حول الحدود البحرية. وسيواصل كل من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا تقديم المساعدة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الذي اعتمد في مؤتمر قمة ياوندي المعقود في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أتطرق بسرعة لتفشي فيروس الإيبولا، الذي عاث فساداً في غرب أفريقيا في عام ٢٠١٤، مما تسبب في ما لا يقل عن ٨ ٢٠٠ من الوفيات. قمت في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، جنباً إلى جنب مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بزيارة البلدان الثلاثة الأكثر تضرراً وهي غينيا وسيراليون وليبريا، التي كانت معزولة سياسياً واقتصادياً. وباستثناء مالي، أغلقت جميع البلدان المجاورة حدودها البرية في وقت ما وفرضت قيوداً على الرحلات الجوية. وهذا أعاق أيضاً سير عمل الآليات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي حين تتواصل التدخلات الإنسانية الجديرة بالثناء من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا التي ينبغي الإشادة بها بشكل كبير، يجب علينا أن نكفل ألا تنقض آثارُ الجائحةِ المكاسبَ التي تحققت خلال سنوات من أنشطة بناء السلام في تلك الدول الهشة الثلاث.

أود أن أشكر المجلس على اهتمامه ودعمه المستمرين من أجل توطيد السلام والأمن والديمقراطية في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد شمباس على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.